

المحاضرة السابعة عشرة للصف الأول قسم اللغة العربية في كلية الآداب جامعة الأنبار
لمادة النحو موضوع المحاضرة (المبتدأ)

أ.د. ليث قهير عبد الله

قال ابن مالك:

مبتدأ زيد وعاذر خير ... إن قلت زيد من اعتذر

تعريف المبتدأ: المبتدأ هو الاسم المجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة مخبراً عنه أو وصفاً رافعاً لما يستغنى به. وسنأتي على كل لفظة من ألفاظ التعريف السابق.

فالاسم: جنس يشمل الصريح "نحو: زيد عاذر" والموؤل "نحو { وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ }"
والمجرد من العوامل اللفظية: مخرج لاسم كان ونحوه، وغير الزائدة، مدخل لنحو "بحسبك زيد"
و " { مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ } " فإن حسبك مبتدأ والباء فيه زائدة وكذلك "إله" مبتدأ ومن
زائدة.

وقد ذكر ابن مالك في كتابه شرح الكافية الشافية في موضوع المبتدأ: أن "حسبك" في هذا
المثال ونحوه خبر مقدم لا مبتدأ لأنه لا يتعرف بالإضافة وإنما يكون مبتدأ إذا كان بعده نكرة
نحو: "بحسبك درهم".

"ومخبراً أو وصفاً". مخرج لأسماء الأفعال، "رافعاً لما يستغنى به": يشمل الفاعل نحو: قائم الزيدان
"ونائبه نحو: "أمضروب العمران" ويخرج به نحو: قائم، من قولك: "أقائم أبوه زيد" فإن مرفوعه
غير مستغنى به.

ومن خلال الاطلاع على قول ابن مالك السابق يتبين لنا أن المبتدأ قسمان: أحدهما ذو خبر،
والثاني: مسند إلى مرفوع يغني عن الخبر، وقد أشار "إلى الأول" بقوله: "مبتدأ زيد وعاذر خير"
البيت.

وإلى الثاني بقوله:

وأول مبتدأ والثاني ... فاعل أغنى في أسار دان

فزيد في المثال الأول اسم مجرد من العوامل اللفظية مخبر عنه "بعاذر" و"أسار" في المثال الثاني
اسم مجرد من العوامل اللفظية وهو وصف رافع "لما" يستغنى به.

فقد فهم من المثالين حد المبتدأ.

ثم قال: "وقس" أي: قس على هذين المثالين وهما "زيد عاذر وأسار ذان" أو قس على الثاني في كونه بعد استفهام.

ثم قال: وكاستفهام النفي.

يعني: أن النفي مسوغ لاستعمال الوصف المذكور كالأستفهام نحو: "ما قائم الزيدان" وأطلق الاستفهام ليتناول جميع أدواته كهل "ومن وما" فهو أولى من قول ابن الحاجب أو ألف الاستفهام".

وأطلق "في" النفي ليتناول كل ناف يصلح لمباشرة الاسم حرفا وهو "ما ولا وإن" واسما وهو "غير قائم الزيدان" فغير مبتدأ مضاف إلى الوصف، والزيدان فاعل يغني عن خبره. "وعلى ذلك قول الشاعر:

غير مأسوف على زمن ... ينقضي بالهم والحزن

وفعلا نحو "ليس قائم الزيدان" إلا أن الوصف بعد ليس يرتفع على أنه اسمها والفاعل يغني عن خبرها، وكذلك "ما" الحجازية.

وقوله:

وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد

إشار إلى جواز الابتداء بالوصف المذكور مجردا من النفي والأستفهام وهو قليل.

ونقل المصنف عن سيويوه جوازه على قبح وعن الأخفش أنه يرى ذلك حسنا. ونقل غيره أن مذهب البصريين غير الأخفش المنع.